ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إشكالية بناء الدولة في العراق
مؤشرات الإرادة الشعبية والتوافقية المكبلة للديمقراطية

د. علي فارس حميد
منار شاكر محمود

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إشكالية بناء الدولة في العراق
مؤشرات الإرادة الشعبية والتوافقية المكبلة للديمقراطية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث /الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون، السياسة الداخلية والخارجية

د. علي فارس حميد/ أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

منار شاكر محمود/ تدريسية / قسم الاستراتيجية/ كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

أسهمت جملة من الحوادث السياسية في إيجاد نهج جديد للتفكير السياسي، يفترض مغادرة المنهجية التقليدية التي كانت تتعامل عن طريقها القوى السياسية العراقية مع الوضع القائم، سواء في تمثيلها البرلماني أو المجال التنفيذي في الحكومة، إذ لم يتضمن الأداء السياسي تحديداً منجز يتم التعامل معه عبر الرقابة الشعبية، الأمر الذي يعد أحد المؤشرات السلبية بالنسبة لأداء القوى السياسية. غير أن التطورات التي شهدها العراق منذ عام 2023، قد أسهمت بشكل كبير في إعادة التفكير السياسي في المنهجية التي يجب أن تتعامل مع القوى السياسية مع هذا المشهد.

وعلى الرغم من عدم وضوح الرؤية السياسية التي يمكن أن يتم عن طريقها قياس الرضا الشعبي، والذي ينتج عنه بالمحصلة تعزيز المشاركة السياسية، إلا أن هنالك الكثير من المعايير التي يمكن التعامل معها على نحو يؤمن قياس الرضا الشعبي بالطريقة الجمعية تجاه العملية السياسية برمتها، والتي تتصل بواحدة من أهم إشكاليات بناء دولة المواطن القائمة على أساس الرضا والقبول الشعبي وإدراك المصالح بمنطق يتماشى مع الحداثة المشروطة ببناء الدولة الديمقراطية وليس التوافقية. فالتوافقية المشروطة بمصالح القوى السياسية أدت إلى إيجاد فجوة بين المواطن والقوى السياسية، تتزايد كلما تزايدت التوافقية في إدارة الدولة.

إن استراتيجية بناء الدولة لا ترتبط بمنطق فكري جامد قائم على أساس معايير واحدة، بل تمثل أنماطاً مركبة ومتداخلة قائمة على أساس فهم القوى السياسية لحاجة الشعب وبناء المواطن وفق مدخلات تتصل بعمق التاريخ والإرث الحضاري الذي لا يمكن تجاهله أو تغييب محتواه في بناء الدولة. ومن ثم، فإن مناقشة بناء الدولة وتنظيم أنشطتها يفترض أن يكون متصلاً بهذه الحاجات وفق أولويات يحددها المواطن بصيغة برامج تتبناها فيما بعد الأحزاب السياسية.

الرضى الشعبي معيار لبناء الدولة الديمقراطية

تعد الرقابة الشعبية أحد أهم مظاهر الديمقراطية الحديثة، وتكاد هذه الوسيلة تكون متاحة بالنسبة للدول الديمقراطية بحكم وجود آليات دستورية وقانونية تنظم طريقة عملها والتعامل معها من قبل المؤسسات المعنية بالإرادة الشعبية، والتي تختلف باختلاف النظام السياسي من حيث كونه نظاماً رئاسياً أو برلمانياً. أما الديمقراطيات الناشئة، فهي لا تمتلك الوعي الكافي للتعامل مع هذه الوسيلة ضمن نطاق الرقابة السياسية أو الدستورية1. فالأسس التي تستند عليها الرقابة قائمة على استجابة السلطة للإرادة الشعبية، التي تُعد المصدر الأساسي لجميع السلطات وهو ما يعمل عن طريق الوسائل التي تمكنه من قياس الرضا الشعبي والمشاركة في اتخاذ القرار أو التأثير فيه.

تتشكل استراتيجية بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 على أساس وعي النخبة الحاكمة، فتعقيدات العلاقة بين القوى السياسية تصاغ من قبل اللاعبين السياسيين الأساسيين، الأمر الذي يجعل مضمون الرضا الشعبي تعبيراً جزئياً عن الرضا السياسي وبشكل متبادل؛ بسبب طبيعة فهم الجمهور السياسي لأسس المعادلة السياسية التي تحكم العملية الديمقراطية، وهذا بحد ذاته يشكل أحد أهم إشكاليات بناء الدولة والهوية الوطنية في العراق. إلا أن تأثر المشاركة الشعبية برضا المواطنين أسهمت في إيجاد تعديلات كبيرة وواضحة في مستوى الأداء السياسي بعد انتخابات مجالس المحافظات في عام 2023، والتي قدمت أنموذج للعلاقة القائمة على أساس الرضا الشعبي، رغم ما يحتويها من غموض وجدليات تعكس عمق التداخل بين السلطة والرضا الشعبي المتأطر نحوها. إذ من الصعب التعامل مع هذه الفرضية على أنها تأسيس لنمط جديد في المشاركة السياسية دون تحليل مدروس للوعي الشعبي الذي رافقها من جهة، وللظروف التي فرضت نفسها في الانتخابات من جهة أخرى.

إن انتقال الذهنية الشعبية المتصلة بالمشاركة السياسية من التفكير في السياسة وعلاقاتها القائمة على أساس القيم والانتماءات الفرعية إلى التفكير بالمنجز هو إحدى أهم آليات بناء الدولة الحديثة. وهذه الذهنية تكاد تأخذ منحى خاصاً لها في العراق، رغم بعض الشوائب التي تظهر في المشهد السياسي بسبب التوافقية السياسية المشروطة بالأداء الحكومي. فمن حيث المنطلقات التي تستجيب لها الإرادة الشعبية، يمكن تحديد عدة جوانب،

1 للمزيد ينظر: كاظم علي عباس، علي مجيد العكيلي، الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 28- 29، 2015.

مثل الحالة المرتبطة بالبطولات الرياضية، والمواقف السياسية الدولية، والتلاحم الشعبي ضد الهجمات الإرهابية، التي أسهمت في إنتاج التعبئة العامة بمفهومها. ومع ذلك، أصبح من الصعب الحفاظ على هذا المفهوم؛ بسبب الطبيعة الفردية والبراغماتية السائدة. وقد تجلت هذه التعبئة في الحشد الشعبي عام 2014. ومن ثم، فإن المؤشرات المتعلقة بالعقل الجمعي يمكن أن تعزز صورة الأمة والدولة في الذهنية العراقية، إذا ما توافقت مع إرادة سياسية تفضل مصلحة المواطن.2

أسهمت محافظات البصرة وكربلاء وواسط بتعامل المواطن انتخابياً مع المشهد القائم على أساس المنجز الخدمي في انتخابات مجالس المحافظات، رغم أن جميع هذه المحافظات هي ضمن أداء حكومي محلي قائم بذاته، وفي ظل عدم وجود بنية تشريعية محلية قائمة؛ بسبب عدم وجود مجالس المحافظات بعد أن صدر قرار برلماني من مجلس النواب يقضي بتجميد عملها بسب إخفاقات القوى السياسية بعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء الانتخابات المحلية في عام 2019، إلا أن أداءها يكاد أن يكون الأبرز من بين المحافظات. ورغم أن هذه الدلالة غير كافية لتحديد مستويات الإدراك السياسي من قبل المواطن لاختلاف مستوى الانتخابات، إلا أنها تبقى مؤشراً لا يمكن تجاهله في تقييم عملية بناء الدولة والانتقالات التي تشهدها منذ عام 2022.

ومن ثم، فإن تقييم السياسات الداخلة في مجال بناء الدولة يرتكز على طبيعة الأداء الذي تقدمه المجالس المحلية بوصفها الحلقة الأولى في إدارة المهام المرتبطة بالمواطن، وهي تشكل في الوقت نفسه نطاقاً واسعاً من الصلاحيات التي يمكن من خلالها تطوير البنى التحتية وتعزيز برامج الحوار والمشاركة بين المواطن والحكومة المحلية، وذلك وفقاً للمتطلبات الضرورية التي تفرضها حاجة هذه المناطق، إلى جانب أن هذه المجالس يمكّن أن تسهم في تنمية البرامج التطوعية التي تساعد على استدامة روح الرقابة والمشاركة في المسؤولية.

2 هنالك جملة من الأحداث التي كان على المؤسسات الحكومية توظيفها في استراتيجية بناء الدولة، ففوز العراق ببطولة أسيا وانتصار القوات المسلحة العراقية والحشد الشعبي على تنظيم داعش الارهابي وغيرها من الأحداث التي كان من المفترض على المؤسسات الحكومية اعتمادها كعلامة للأمة لتعزيز الحوار والتعايش وروح المواطنة.

المشاركة السياسية: معيار فهم الإرادة الشعبية

وفقاً لأدبيات السياسات العامة المعاصرة، يمكن أن تسهم مؤسسات المجتمع المدني وبعض دوائر البلدية في رفع مستوى المشاركة عن طريق الحوار، إذ تُعد وسائل الحوار إحدى أهم مبررات المشاركة السياسية، سواء من خلال منصات التواصل مع الجمهور المحلي أو عبر لقاءات مباشرة، تؤدي بعض البلديات في دول مختلفة ضمن الاتحاد الأوروبي استفتاءات مباشرة مع المواطنين لغرض مشاريع خدمية لغرض إنجاز المشاريع وفق الحاجة؛ مما يجعل إرادة هذه المشاريع من حيث الإنجاز متصلة بالإرادة الشعبية، وهذا الأنموذج يمكن أن يتيح التواصل الفعال مع الجمهور السياسي والشعبي، ويضمن مشاركة أوسع في القرارات المحلية، والتي تكاد تكون مفقودة لدى الحكومات المحلية؛ بسبب ضعف قنوات الحوار والمشاركة بين المواطن والمؤسسات المحلية.

إن بناء الدولة يفترض أن تتحول المشاركة السياسية من مجالها الانتخابي إلى المشاركة في اتخاذ القرار عن طريق إدراك حاجات المواطن والمشاركة فيها، والذي يحول معادلة العلاقة بين المواطن والحكومة إلى معادلة قائمة على تفضيل المواطن، الذي يعد أساس الإرادة الشعبية وبالنحو الذي يؤمن ملامح علاقة تعزز من قدرة القوى السياسية على أداء مهامها في الهيئات التشريعية أو التنفيذية بوضوح.

ضمن انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023، يلاحظ أن نسبة المشاركة كانت تشكل 41% حسب المفوضية العليا، وهي تمثل نسبة جزئية من مشاركة المواطنين، لأن النسبة شملت المواطنين الذين استكملوا عملية تحديث البيانات، في حين أن هنالك نسبة من المواطنين تصل أعدادهم إلى 9 ملايين ناخب يحق لهم المشاركة، إلا أن عدم استكمال متطلبات الانتخابات حالت دون مشاركتهم، وهذا المشهد من حيث مؤشر المشاركة السياسية يعد مؤشر ضعيفاً، ولا يعطي صورة إيجابية عن مؤشر الرضا الشعبي من الناحية العملية.[3] فالمشاركة السياسية في الانتخابات تعكس حالة القبول أو الثقة من قبل المواطن بالعملية السياسية من جهة والقوى السياسية المشاركة فيها من جهة أخرى، وهذا ما يفترض التفكير به من قبل الأحزاب السياسية بوصفه ركيزة أساسية لاستقرار النظام السياسي.

3 علي سعدي عبد الزهرة، انتخابات مجالس المحافظات في العراق لعام 2023، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024م.

نجحت حكومة السيد محمد شياع السوداني في زيادة ثقة المواطن بالحكومة، إذ لا يمكن إنكار الجهود التي تبذل من قبل الحكومة في رفع قابلية الخدمات لاستيعاب حاجة المواطن خاصةً في ملف الطرق وفك الاختناقات المرورية، والتي ما يزال إنجازها ضمن نطاق التنفيذ، إلا أن ما يؤخذ على الحكومة أنها لم تتمكن من إدارة إشكاليات أخرى متصلة بثلاثة مجالات أساسية:

- **الوضع المالي والنقدي:** ما تزال لدى الحكومة تحديات في المجالات المالية والنقدية، فقد أثرت أزمة سعر الصرف والاختناقات النقدية، التي تتكرر بسبب الضغوط الأمريكية، بشكل كبير على الوضع الاقتصادي، الأمر الذي جعل الحكومة محرجة في كثير من الملفات الاقتصادية التي تتعلق بالاستثمار والتنمية.

- **أزمة الكهرباء:** تعد من الأزمات التي أرهقت كاهل المواطن، والتي يتصل تأثيرها بالرضا والقبول بالمشاركة السياسية، فأزمات البنى التحتية في ملف الكهرباء لا تزال في أضعف مستوياتها، فضلاً عن أن الجهود المبذولة في هذا المجال تصنف ضمن الجهود المهدورة بسبب عدم تناسب البنى التحتية مع الحاجة الفعلية للمواطن والظروف التي تتصل بمناخ العراق.

- **ملف الفساد:** يُعد هذا الملف الأكثر إحراجا بالنسبة للدولة، كونه يتصل بثقة المواطن بالحكومة وقدرتها على حماية موارد الدولة، وقد تزايدت القضايا المرتبطة بهذا الملف منذ بداية تشكيل حكومة السيد السوداني؛ بسبب قضية الفساد المرتبطة بما يعرف بسرقة القرن وما تلاها من قضايا. وقد كان في نهايتها مؤتمر السيد رئيس هيئة النزاهة القاضي حيدر حنون في أيلول/سبتمبر 2024، والذي كشف فيه عن استضعاف هيئة النزاهة.

تؤثر المستويات العامة للفقر والبطالة في تقييم مستوى القبول الشعبي للأداء الحكومي، فالمنجز الذي تعتقد الحكومة أنه مؤثر في ذهنية المواطن قد يتلاشى تأثيره بسبب الأزمات المتكررة للنظام السياسي؛ مما يجعلها غير قادرة على استيعاب العواقب المتكررة، والحالة في هذا المجال تتطابق مع التهديدات المتتالية والضغوط المتكررة، والتي يمكن أن تتجه نحو تداعيات عكسية على الأداء الحكومي. وهو ما يفسر الاضطراب في مؤشرات الرضا الشعبي، الذي يتراجع بسبب عدم القناعة بالسياسات التي تتبعها الحكومة في إدارة الملفات المتصلة بواجباتها.

إن ما يمكن ملاحظته في سياق هذه الإشكالية هو اتساع سياسة الضغوط الأمريكية التي كانت موجهة نحو الحكومة العراقية والعقوبات التي فرضت على مؤسسات عراقية خاصة لتبين تقييم العلاقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيال السياسة الخارجية العراقية والمواقف الإقليمية من التعامل مع الجمهورية الإيرانية وبعض القضايا ذات العلاقة بمحور المقاومة، والتي جاءت على مستوى الشركات والاقتصاد الوطني وسياسات البنك المركزي وشركة الطيران «فلاي بغداد»، وكذلك الضغوط على الحشد الشعبي من جهة وبعض الشخصيات السياسية من جهة أخرى، وهذا بحد ذاته يعد تأثيراً مباشراً على إدراك الحكومة العراقية، ومن ثم فإن قرار العقوبات من شأنه أن يقلل الثقة بالقطاع الخاص ورجال الأعمال؛ لأن العقوبات التي يمكن أن تلوحهم لأسباب سياسية سيكون لها تأثير كبير على وضعهم الاقتصادي. إلى جانب أن هذه الضغوط قد أثرت في المواطن وثقته بالإجراءات والسياسات الحكومية، لا سيما تلك التي تتصل بالتنمية والتعامل مع الشركات العالمية الكبرى التي أصبحت تتوجس من العمل في العراق؛ بسبب العقوبات التي تطال المؤسسات الاقتصادية. فضلاً عن زعزعة الثقة بمقدرة الحكومة على الالتزام بالواجبات المفروضة عليها؛ بسبب إمكانية أن تنتقل الضغوط الأمريكية إلى عقوبات مباشرة؛ مما يسبب أزمة نقدية في العراق.4

تشتت الرؤية الشعبية في بناء الدولة

إن إشكالية بناء الدولة في العراق تتصل بجانبين أساسيين، إذ تتصل الأولى منها بالحقوق التي يحظى بها المواطن بوصفه أساس الإرادة الشعبية، والثانية على علاقة وثيقة بالواجبات التي تتكفل الهيئات الممثلة للسلطة بالقيام بها كتعبير عن التزامها، ولا يمكن للحكومات أن تطالب بأي واجبات من دون أن تضع للحقوق محلاً واضحاً وملموساً في سياستها الاجتماعية. وهذه المعادلة هي تعبير بالمطلق عن أن كل الحقوق تساوي واجبات الفرد تجاه الدولة. تناقش أدبيات الفكر السياسي الديمقراطي العلاقة بين منطق الحقوق والواجبات، فالعلاقة بينهما تمثل نمط العقد الاجتماعي من حيث المحكومين والحكام، ووظيفة الحكام بوصفهم موظفين لدى الشعب. وهذه القيمة من شأنها أن تحقق العدالة الاجتماعية، وتزيد تمسك المواطنين بالقيم السياسية والاجتماعية.

4 قسم الابحاث في مركز البيان، العقوبات الأمريكية: ضغوط خاصة وتقييد لسيادة الدولة، دراسة منشورة على موقع مركز البيان، عن طريق الرابط:
https://www.bayancenter.org/2024/01/10768/

إن للسياسات العادلة أهمية كبيرة في مجال تغيير نمطية الذهن بصورة الانتماء، فالمعايير التي تتصل بالظلم عادةً ما تؤدي إلى انتهاك الحقوق والشعور بالمظلومية والاستلاب السياسي والاجتماعي، فتتحول الصورة إلى مجرد دلالة للكراهية؛ ومن هنا تأتي أهمية الحقوق والواجبات بوصفها معياراً للتعامل مع الخيارات المنطقية لشعور الفرد بالانتماء وسلوكه في المجتمع، فالمعايير التي تتصل بالاستلاب السياسي عادةً ما تجرد الفرد من انتماءاته الكلية، وتدفع به نحو الانتماءات الفردية5. فالضمانات التي يفترض أن تكون جزءاً من واجبات الدولة تجاه المواطنين هي من تحدد صورة الانتماء الحقيقي بالنسبة للدولة، خاصةً عندما تتجاهل بعض السياسات المحلية للمواطنين مقابل منح مؤسسات أو فئات اجتماعية أخرى أدواراً وحقوق تتجاوز المواطنين.

إن الرعاية الاجتماعية التي أصبحت أحد واجبات الدولة تجاه المواطنين، لا تعطي تفسيراً دقيقاً لمفهوم الواجبات، فهي بحاجة إلى إصلاحات متشعبة لعدم تطبيق العدالة الاجتماعية من حيث الشمول، بل يمكن وصفها كقضايا أخرى إنها أصبحت متجاوزة لمنطق العدالة الاجتماعية، إذ إن تعدد الحقوق لا يمكن أن يتم على حساب حقوق أخرى، ولا يمكن أن تكون معياراً لمنح حقوق جديدة.6

إن الوصول إلى حالة الرضا والقبول بحاجة إلى ترشيد الساسة لسلوكهم تجاه المجتمع، فالأصل في البرامج الحكومية هو تعزيز ثقة المواطن بالدولة، كونها قادرة على بلوغ الحماية التي يتطلبها المواطن وتوفير مصادر العيش، ومن دون هذه الفرضية، فإن إخلال الساسة بواجباتهم يقابله ولاءات فرعية قد تتمكن من أن تبتلع الانتماء للدولة والشعور بالأمة7. ومن مظاهر ما يتصل بذلك من سلوكيات هي ضعف إجراءات المساءلة بخصوص الفساد، وعدم وجود سياسات فعالة تضمن التواصل بين الحكومة والمواطنين، سواء على مستوى السلطات الاتحادية أو المحلية.

5 كاتي ناش، علم الإجتماع السياسي المعاصر: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة ذيب بن حمد الدوسري، الرياض، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017.

6 حينما تتشعب قابلية الحقوق الممنوحة وتتعدد في محتوياتها شموليتها تؤثر بشكل كبير على الفئات المشمولة لهذه الحقوق، إذ أن واحدة من مبررات السعي إلى التسجيل على نظام الرعاية الاجتماعية هو الحصول على منحة مجانية في الجامعات الأهلية، الأمر الذي أضعف من مصداقيتها، خاصةً وأن نظام الرعايا الاجتماعية لا يتضمن معايير متكاملة من الشفافية.

7 عامر حسن فياض، عقلنة السياسة وترشيد السياسة، دار الرواق للنشر، بغداد، 2023

يفترض منطق الحقوق والواجبات أن يكون هنالك متابعة حكومية لقضايا الأفراد، فالانطباعات الصورية التي تتصل بولاءات الأفراد لا يمكن أن تكون انتماءات حقيقية من دون تمييز للحقوق والواجبات، فالواجبات الضريبية التي تفرض من قبل الدولة على المواطن يفترض أن يقابلها خدمات من ناحية توفير المسكن كحق للمواطن مقابل واجبات يسددها المواطن للدولة وأعمال يفترض القيام بها مقابل ذلك، وهي تدخل في نطاق السعي للمواطنة، سواء كان العمل في القطاع العام أو الخاص.

إحدى أهم تعقيدات تشتت مقياس الرضا الشعبي في العراق بعد عام 2003 هي الضغوط الإقليمية والدولية، والتي كان لها دور في إضعاف مكانة العراق وهادفة إلى تقليص تأثيره في مجال دائرة الجوار الإقليمي. فضلاً عن الرغبة في إخضاع إرادته الوطنية إلى الطريقة التي تجري فيها التفاعلات الإقليمية من تضاد وتنازع في الإرادات الإقليمية، الأمر الذي انتقل تأثيره إلى الداخل، بحيث أضعف طرق إدارة الدولة لمصالحها في الخارج.

إن بناء الدولة وفقاً لإشكاليات الديمقراطية التوافقية يتطلب أن يكون هنالك انتقال في تفكير القوى السياسية باتجاه المواطن لأغراض الخدمات البلدية والفنية وتحديث البنى التحتية لتكون مناسبة مع منطق الانتقال باتجاه المدن، وليس العشوائية في إدارة الخدمات، فالمشاريع التي تبنتها الحكومة، رغم أهميتها من الناحية الاستراتيجية، إلا أنها تفتقر إلى الأسس الهادفة لبناء الدولة، فالدولة تتطلب أن يكون هنالك تخطيط باتجاه إبراز المكانة التاريخية والمدنية في هذا المجال.

إن ترشيد الساسة وفقاً لمنظورات بناء الأمة يعني أن يخشى صانع القرار من الترف؛ لأن المواطن ما يزال محتاجاً، فهذه الفرضية هي من تؤمن وجود الأمة، وتضمن الولاء للدولة. وإلا، فإن أي طرف ديني أو سياسي سيغير من منطق هذه الفرضية باتجاه فرض ولائه على المواطنين.8

ومن هذا المنطق، فإن الأمة تعني الشعور بالانتماء والتضحية بأي بديل آخر يمكن أن يكون حاضراً بسبب ظروف سياسية أو عوامل اجتماعية أو دينية. فالأمة تكاد أن تعيد تكوين الولاءات الفرعية المختلفة لدى الفرد، وتجعل منه مواطناً ضمن نطاق الدولة، ومن ثم، فإن استراتيجية بناء الدولة لا يمكن أن تتشكل من حيث البنية أو الرؤية من دون وجود عناصر الأمة والمواطنة، والتي تتكون ملامحها مع ترشيد السياسة وتحويل سياسة الدولة إلى خدمات تضمن الرضا والقبول، ورؤية تحافظ على قيمة الدولة ومكانتها في الخارج.

8 المصدر نفسه.

الخاتمة والنتائج

إن فهم الأسس المنهجية وفقاً لتقييم السياسات التي تتبناها الجهات التشريعية والتنفيذية يعد أحد أهم المداخل التي يمكن التعامل معها في تحديد إشكالية بناء الدولة الديمقراطية، فمقياس الرضا والقبول الشعبي يعد معياراً أساسياً في تقييم هذه العلاقة؛ ومن ثم التعامل معها على أساس العلاقة التي تتحدد بين المجتمع، بما يمثله من مواطنين والهيئات الحكومية بما تمثله من صلاحيات بحسب العلاقة التنظيمية القائمة وفق عقدها الاجتماعي.

وعلى أساس ذلك، فإن قياس مستوى المشاركة السياسية في العراق يعتمد على القبول الشعبي المتحقق من أداء القوى السياسية بعد أن شكلت الهيئات التشريعية والتنفيذية، والتي تُعد بمثابة مجال حركتها واختبار لقبولها وتمثيلها للإرادة الشعبية. ويمكن هنا تحديد مجموعة من النتائج التي تتصل بدراسة إشكالية بناء الدولة في العراق على النحو التالي:

إن مؤشر الرضا الشعبي يعتمد على قياس قنوات الحوار بين المواطن والحكومة المحلية والاتحادية، ومن دون هذه القنوات لا يمكن قياس مستوى الرضا الشعبي.

إن كثرة الخدمات المقدمة من قبل الحكومة تتطلب تنوعاً يتناسب مع كل منطقة، ولا يمكن تطبيق معيار واحد على جميع المناطق.

إن الحكومات المحلية لا تعتمد أي برامج تساعد على دعم الحوار مع المواطن، مما جعل هنالك تراجعاً في مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات، وهو ما أثر سلباً على تمثيل الإرادة الشعبية لهذه الحكومات على مستوى المحافظات.

كلما اتسعت السياسات التوافقية بين القوى السياسية كلما تراجع معيار الرضا والقبول الشعبي بالأداء السياسي برمته، فالتوافقية تضعف من مكانة المواطن على حساب منافع القوى السياسية.

ركزت الحكومة الاتحادية على ملف الطرق والجسور بشكل أكبر من بقية الملفات التي تتطلب تنمية وتطوير، الأمر الذي جعل ملفات أخرى تتحول إلى قضايا ضاغطة على الحكومة، مثل ملف الكهرباء وملف الفساد.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org